

الإفراج عن عدد من الكوادر الطبية والرياضية واستمرار محاكمتهم



الشقيقان علاء ومحمد حجيل بعيد الإفراج عنهما فجر اليوم (تصوير: عيسى إبراهيم)

صرح النائب العام العسكري بقوة دفاع البحرين أنه تم الإفراج عن المتهمين في قضايا الجرح من الكوادر الطبية ومنسوبي الحركة الرياضية، مع استمرار النظر في قضاياهم حسب الإجراءات القانونية المعمول بها.

وقد أفرجت السلطات الأمنية مساء أمس الثلاثاء (28 يونيو/ حزيران 2011) عن 28 من الكوادر الطبية ممن اتهموا بقضايا أمنية (جرح)، على أن تستمر محاكمتهم في محاكم السلامة الوطنية، كما أفرجت السلطات عن عدد من الرياضيين كان في مقدمتهم لاعبا منتخب البحرين الأخوان علاء ومحمد حجيل وحسن السيد عيسى، وقال أحد محامي الدفاع إن محكمة السلامة الوطنية قسمت الكادر الطبي المتهم إلى قسمين، جرح وجنايات، وعليه تم السماح لجميع المتهمين بالجرح بالعودة إلى منازلهم.

وعبر محامون عن ارتياحهم للقرار لكنهم طرحوا تساؤلات بخصوص التوقيت، إلا أنهم قالوا: «نعتقد أن الأمر كله جزء من تحرك سياسي لا أكثر، ظللنا نطالب بإطلاق سراحهم في المحكمة خلال الجلسات العديدة الأخيرة، وعلى رغم ذلك فهذه أنباء طيبة لهم».

العقوبات من الممكن أن تقضي إلى منع البحرين من المشاركة في الجولة المقبلة من التصفيات المؤهلة لدورة الألعاب الأولمبية الآسيوية التي ستطلق في شهر سبتمبر/ أيلول 2011.

البلايا حالياً، وأشارت تقارير إخبارية إلى أن الهيئة الإدارية في «الفيفا» لديها القدرة على وقف عضوية البحرين إذا تم الاستياء بإدخالها الشؤون السياسية في شؤون كرة القدم، لافتاً التقرير إلى أن مثل هذه

كما جاء الإفراج عن الرياضيين بعد مخاطبة إدارة «الفيفا» الاتحاد البحريني لكرة القدم لتقديم تفاصيل عن جميع أوضاع مسؤلتي ولعبة كرة القدم في البحرين في ظل الأوضاع التي تشهدها

الملك يلقي خطاباً مهماً اليوم



عاهل البلاد

قال مستشار جلالة الملك للشؤون الإعلامية نبيل الحمير على صفحته في «تويتر»، إن عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة سيرأس اليوم (الأربعاء 29 يونيو/ حزيران 2011) اجتماعاً لمجلس الوزراء، ومن المقرر وفقاً للمحرر أن يلقي جلالة خطاباً مهماً يتناول آخر المستجدات المحلية. ويأتي خطاب عاهل البلاد قبل نحو 3 أيام من انطلاق حوار التوافق الوطني الذي تجري التحضيرات لانطلاقه السبت المقبل بمشاركة 297 مرشحاً وفق ما أعلنه القائمون على التجهيز لهذا الحدث المهم.

ولي العهد: استتباب الأوضاع مهم لإنعاش الاقتصاد



سمو ولي العهد مستقبلاً القائد العام لقوة الدفاع

الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة.

استقبال سموه القائد العام لقوة دفاع البحرين المشير

أكد ولي العهد نائب القائد الأعلى سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة أن استتباب الأوضاع في مملكة البحرين مطلب مهم وملح في ظل كل الجهود لإعادة إنعاش القطاع الاقتصادي والتجاري والسياحي، وأن حوار التوافق الوطني الذي دعا إليه جلالة الملك والوالد يجب أن تتهيأ له كل سبل النجاح بما يحقق للبحرين وشعبها الكريم

بدء انسحاب «درع الجزيرة» من البحرين

إعادة هيكلة وجود درع الجزيرة فقط، وإن تعود القوات أو تنسحب بالكامل، ورفض الإفصاح عن مزيد من التفاصيل. يذكر أن دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين منتصف مارس/ آذار الماضي جاء تزامناً مع إعلان البحرين حالة السلامة الوطنية إثر الاحتجاجات التي اندلعت منذ 14 فبراير/ شباط 2011، وقد انتشرت القوة المكونة بشكل أساسي من السعوديين حول المراكز الحيوية في المنامة، وبالإضافة إلى السعودية، أرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة قوة من الشرطة كما أرسلت الكويت وحدات بحرية.

قال مصدر حكومي لوكالة رويترز للأخبار إن «القوات السعودية ستسحب بدءاً من يوم الإثنين المقبل»، وأكد مصدر آخر صحة نية الانسحاب، لكنه قال إن الانسحاب لن يتم دفعة واحدة، وقد دخل نحو ألف جندي سعودي البحرين لحماية المنشآت الحكومية. فيما قال مسؤول سعودي لوكالة الأنباء الفرنسية إن قوات درع الجزيرة التي دخلت البحرين للمساعدة في ضبط الأمن «تعيد تموضعها» في البحرين، و«لن تنسحب منها بشكل كامل». وأضاف المسؤول رافضاً الكشف عن اسمه «من الطبيعي إعادة تموضع القوات لكن ذلك لا يعني زوال الخطر (...) من الطبيعي

الظهراني: مشاركة ممثلين للحكومة

بالحوار للإجابة عن التساؤلات

رفض مشاركة ممثلي 4 نقابات بالحوار لفصلهم عن العمل

رفضت إدارة حوار التوافق الوطني مشاركة ممثلي أربع نقابات عمالية كبرى في البحرين، في الحوار المزمع بدء جلساته يوم السبت المقبل. وعلت إدارة الحوار أسباب رفضها للممثلين الأربعة بكون الممثلين مفصولين من أعمالهم، ولا يمكنهم تمثيل العمال، إلا أن إدارة النقابات ردت على ذلك الرفض واعتبرته مخالفاً لنصوص المرسوم رقم 33 للعام 2002 بشأن النقابات العمالية الذي نص في مادته (17) «يكون حل المنظمات النقابية العمالية ومجالس إدارتها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في نظامها الأساسي، أو بناء على حكم قضائي»، مؤكداً أن شرعية تمثيل النقابيين لنقاباتهم مستمدة من نظامها الأساسي وجمعيتها العمومية، ولا علاقة للفصل في ذلك. وأكد النقابيون أن قيام هيئة الحوار الوطني باعتماد شرعية فصلهم يتوصية من وزارة العدل يتعارض مع مساعي عودة المفصولين التي تعمل عليها اللجنة المشكلة من سمو رئيس الوزراء وتجعل من الفصل وكأنه أمر واقع، وكذلك مبادئ الحوار الوطني الذي يسعى لحل المشاكل العالقة ومن بينها عودة المفصولين لأعمالهم.

كشفت رئيس حوار التوافق الوطني خليفة الظهراني عن مشاركة ممثل من الحكومة (السلطة التنفيذية) أو ممثلين في جلسات حوار التوافق الوطني خلال مناقشة المحاور الأساسية لإثراء الحوار والإجابة عن الاستفسارات والتساؤلات التي ربما يطرحها المتحاورون.

وأكد الظهراني أن «كل المرئيات والقضايا التي تم تقديمها من جميع المدعوين من الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات والإعلام سيتم إراجها وتصنيفها على المحاور الأساسية التي تم الإعلان عنها (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والحقوقية)، ولن تستبعد أية مرئية مقدمة من أية جهة في أي شأن أو مجال». وأكد أنه بإمكان أية جهة وجمعية لم تدع للمشاركة ولديها عدد من المرئيات والتصورات أن تبعت بها لآية جمعية أو جهة أو شخصية مشاركة، ترى أنها قريبة منها وتتوافق معها في رؤاها وتوجهاتها. (التفاصيل ص3)

«النائب العسكري»: «محاكم السلامة» مستمرة في القضايا المعالة إليها

الوطنية نصت على أنه «عند صدور مرسوم برفع حالة السلامة الوطنية، تظل محاكم السلامة الوطنية مختصة بنظر القضايا التي أحيلت إليها قبل صدور هذا المرسوم طبقاً للإجراءات المتبعة أمامها، وتختص المحاكم العادية بنظر الجرائم التي لم ترفع الدعوى بها أمام محاكم السلامة الوطنية قبل رفع حالة السلامة الوطنية، وتتبع في شأنها الإجراءات المعمول بها أمامها».

الوطنية بتاريخ 1 يونيو/ حزيران 2011م بموجب النص سالف الذكر فقد تم بخصوص المتهمين الذين لم يحالوا إلى محاكم السلامة الوطنية قبل ذلك التاريخ إرسال ملفات قضاياهم إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحويلها إلى المحاكم العادية.. وأوضح النائب العام العسكري أن المادة (13) من المرسوم الملكي رقم (18) لسنة 2011م بشأن إعلان حالة السلامة

أكد النائب العام العسكري العقيد حقوقي يوسف راشد فيقول أن محاكم السلامة الوطنية مازالت مستمرة في نظر جميع قضايا الجنائيات والجرح المعالة إليها، وذلك بموجب أحكام المرسوم الملكي رقم (18) لسنة 2011م بشأن إعلان حالة السلامة الوطنية، وذلك إلى حين صدور الأحكام النهائية بشأن تلك القضايا. وأضاف «حيث إنه قد تم رفع حالة السلامة

توقيف 14 موظفاً بمعهد البحرين للتدريب

المعهد حميد صالح، وعدد من كبار المسؤولين والموظفين. وفي سياق متصل بالمعهد، شكوا عدد كبير من موظفي المعهد من تأخر صرف رواتبهم لشهر يونيو/ حزيران (2011). وأفاد عدد من الموظفين أن رواتبهم عادة ما تصرف لهم في يوم 26 من كل شهر، إلا أنها تأخرت الشهر الجاري. هذا وحاولت «الوسط»، الحصول على تعليق رسمي من وزارة التربية والتعليم حول ذلك، من دون جدوى.

أوقفت وزارة التربية والتعليم، الجهة المشرفة على معهد البحرين، نحو 14 أستاذاً وموظفاً من المعهد، إلى جانب فصلها عدداً من الطلبة بالمعهد. وعلقت «الوسط»، أن الوزارة أوقفت الموظفين والأساتذة المذكورين لمدد تصل إلى 6 أشهر، وأن من بين الموظفين مسؤولين في المعهد. ويأتي توقيف هذه الدفعة من الأساتذة والموظفين، بعد أن أوقفت الوزارة في وقت سابق مدير



البرتقالي يستعيد بريق الذهب الرياض الوسطي

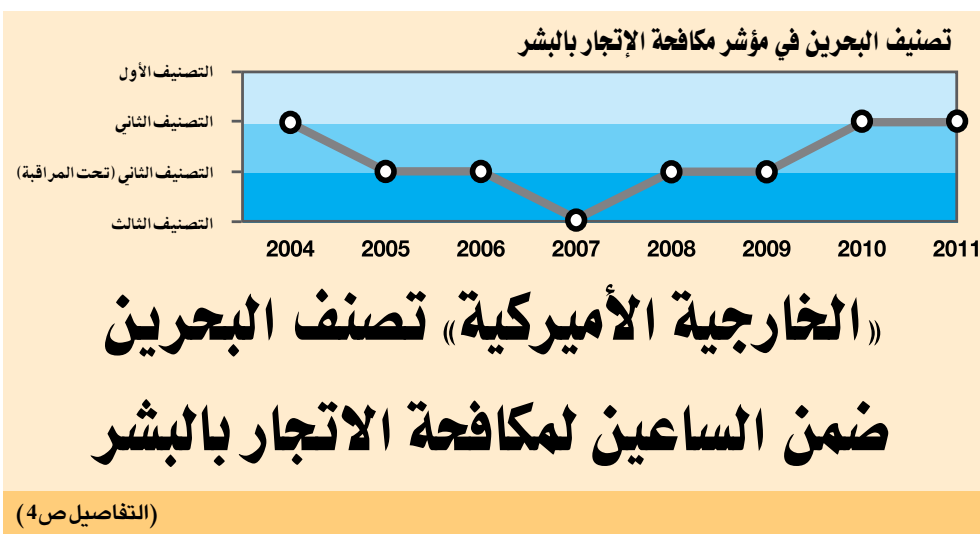
«النواب» يفصل 20 موظفاً نهائياً

إلى أنه «في الوقت الذي ينتظر فيه الجميع أن يكون مجلس النواب هو صاحب المبادرة في إرجاع المفصولين كون رئيسه هو رئيس المجلس المنتخب وهو من يترأس طاولة الحوار يتم اتخاذ مثل هذا القرار غير المسؤول»، وتابعوا «القرار غير قانوني ولم يُبَيَّن إلا على ظنون وأمور قنوية مجرمة بحسب الدستور والقانون والعهود والمواثيق الدولية».

أخاطب مجلس النواب 20 موظفاً يوم أمس الأول لتسلم كافة مستحقاتهم، وأخاطب الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية محمد غريب يوم أمس (الثلاثاء) هيئة التأمين الاجتماعي من أجل إنهاء اشتراكاتهم في الهيئة. وفي الوقت نفسه، ينتظر نحو 5 موظفين قرار النيابة العامة من أجل معرفة مصيرهم بعد تحويلهم من قبل مجلس النواب إليها. واستغرب الموظفون القرار، مشيرين

ضبط خلية تخريب في الكويت

أعلنت مصادر كويتية أمس الثلاثاء (28 يونيو/ حزيران 2011) أن الأجهزة الأمنية في البلاد ألقت القبض على خلية تخريب وتجسس، تتبع استخبارات دولة عربية تشهد حالياً موجة من الاضطرابات والاحتجاجات إضافة إلى عناصر تتبع أحد الأحزاب المسلحة في دولة عربية أخرى، تستعد مع أشخاص آخرين لتنفيذ عمليات تخريبية داخل الكويت وعدد من دول المنطقة، وذلك بهدف خلط الأوراق وإبعاد الرأي العام عما يجري في الدولة الأولى من أحداث دامية». وقالت المصادر المطلعة لصحيفة «الجريدة» الكويتية في موقعها الإلكتروني إن «الأشخاص الذين اعتقلوا اعترفوا بأنهم على صلة بالاستخبارات والحزب، وإنهم حالياً مكلفون بجمع المعلومات عما يجري في الكويت تحديداً، وإنهم أرسلوا تقريراً يتضمن منع وزارة الداخلية الكويتية لرعايا بلدهم من دخول البلاد، وتصنيفهم ضمن الدول الخسب الممنوعة من دخول الكويت، كما تضمن التقرير أيضاً موقف مجلس الأمة من الأحداث في بلدهم، وتأثيره للثوار ومطالبة بعض أعضائه بطرد السفين».



«الخارجية الأميركية» تصنف البحرين ضمن الساعين لمكافحة الاتجار بالبشر

«العدل» تُشهر جمعية تجمع الوحدة الوطنية

أعلنت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف عن تأسيس جمعية تجمع الوحدة الوطنية واختصارها (التجمع) كجمعية سياسية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطها اعتباراً من اليوم التالي لنشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفقاً لأحكام القانون رقم (26) لسنة 2005 بشأن الجمعيات السياسية. ويأتي هذا الإعلان بعد الانتهاء من كافة الإجراءات القانونية المقررة بخصوص اشتراطات طلب تأسيس الجمعيات السياسية. وقد دخل تجمع الوحدة الوطنية كلاعب في الحراك السياسي البحريني منذ الحركة الاحتجاجية التي اندلعت في 14 فبراير/ شباط 2011.